# القروض غير العاملة لدى البنوك الأردنية في ضوء الأزمة المالية العالمية

إعداد :الدكتور جمال أبو عبيد

مقدم إلى المؤتمر الدولي الثاني
" الأزمة المالية العالمية .... دروس الأمس وتحديات المستقبل "
عمان ـــ الأردن
تموز / يوليو 2011

# مخاطر القرار الائتماني

- تتحدد قدرة وكفاءة إدارة الائتمان في أي بنك بكفاءة وفاعلية القرار الائتماني " Credit Decision ".
- نتائج القرار الائتماني لا تظهر مباشرة وإنما تظهر بعد فترة زمنية قد تقصر وقد تطول.

تقوم البنوك في العادة بدراسة طلبات الائتمان المقدمة لها من قبل عملائها للتأكد من سلامة قرارها الائتماني سواء أكان القرار بالموافقة على الائتمان أم بعدم الموافقة ، فالموافقة على منح الائتمان تتضمن العديد من المخاطر والتي من أهمها مخاطر عدم السداد ، كما أن عدم الموافقة على منح الائتمان تتضمن مخاطر عديدة من أهمها مخاطر تجميد الأموال ومخاطر إضاعة الفرصة المتاحة إن كان المقترض مؤهلاً للحصول على القرض ، ومخاطر فقدان العملاء حيث إن امتناع البنك عن تقديم القروض لعملائه قد يضطرهم للبحث عن بنوك أخرى للتعامل معها، وتأتي المقدرة على تسديد القرض والفوائد المترتبة عليه في مقدمة الأمور التي يتم أخذها في الاعتبار عند القيام بإجراء الدراسات الائتمانية .

# تحليل مخاطر الائتمان

- إن السبب الرئيسي في مخاطر الائتمان هو عدم القدرة على الإحاطة بالمتغيرات المستقبلية المتعلقة بالائتمان،ويمكن تقسيم هذه المخاطر إلى:

## المخاطر النظامية : ( Systematic Risk )

وهي المخاطر العامة التي تصيب كل القطاعات الاقتصادية نتيجة المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وهذا النوع من المخاطر يصعب التحكم به والسيطرة عليه ، ومن الأمثلة على هذا النوع من المخاطر : التضخم ، مخاطر تقلب أسعار الفائدة ، ومخاطر الدورات الاقتصادية ، ومخاطر تقلب أسعار الصرف .

## المخاطر غير النظامية :(Unsystematic Risk)

وهي المخاطر الخاصة المتعلقة بالعميل نفسه أو بالصناعة التي يعمل بها العميل ، وهذا النوع من المخاطر يمكن تقليل أثره السلبي من خلال التنويع Diversification .

- تستطيع البنوك أن تقلل المخاطر غير النظامية من خلال تنويع محافظها الائتمانية ، ويمكن أن يأخذ التنويع أشكالا متعددة منها :-

1. التنويع القطاعي للائتمان : من خلال توزيع القروض على القطاعات الاقتصادية المختلفة .
2. التنويع الجغرافي : من خلال تتوزع القروض على محافظات البلد المختلفة أو تنويع المحفظة على أقطار مختلفة إذا كان البنك يعمل في أكثر من بلد .
3. التنويع المستند لآجال الائتمان : وذلك من خلال منح القروض لآجال مختلفة ، قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل .
4. التنويع المستند لمصادر السداد : من خلال منح قروض تسدد من دخل المقترض المباشر وقروض تسدد من التدفقات المالية للمشاريع الممولة .

5. التنويع المستند لنوع العملة : من خلال منح قروض بعملات مختلفة غير العملة المحلية ( الوطنية ) .
6. التنويع المستند إلى نوع الضمان : من خلال توزيع الائتمان حسب الضمانات المقدمة للبنك ، كالضمانات العقارية ، والضمانات النقدية ، وضمان البضائع والضمان بموجب بوالص تأمين .
7. التنويع المستند لنوع الائتمان : وذلك من خلال توزيع المحفظة الائتمانية على أشكال الائتمان المختلفة مثل القروض والكمبيالات المخصومة ، والجاري مدين ، والتسهيلات التجارية قصيرة الأجل.
8. التنويع المستند لطبيعة سعر الفائدة : وفي مثل هذا التنويع يتم توزيع المحفظة إلى ائتمان بسعر فائدة ثابت ، وائتمان بسعر فائدة متغير وذلك إذا سمحت الظروف بذلك .

# مصادر المخاطر الائتمانية

1. المخاطر المتعلقة بالعميل : وهي تنجم عن تدني أو تراجع سمعة العميل الاجتماعية وضعه المالي .
2. المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي يعمل به العميل .
3. المخاطر المتعلقة بالضمانات .
4. المخاطر العامة " اقتصادية وسياسية واجتماعية " .
5. المخاطر المتصلة بالبنك : وهي تتعلق بعدم قدرة ضابط الائتمان على دراسة الائتمان وإدارته وتحصيله .
6. المخاطر المتعلقة بالغير : وهي المخاطر التي قد تنجم عن علاقة المقترض بجهة أخرى ، كأن لا يتمكن المقترض من تحصيل حقوقه على الغير وبالتالي يعجز عن سداد التزاماته تجاه البنك .

# القروض المتعثرة أو القروض غير العاملة

# Bad Loans or Non Performing Loans

- إن مشكلة القروض المتعثرة (Bad Loans) والتي تسمى كذلك بالقروض غير العاملة (Non Performing Loans) تعتبر من المشاكل الرئيسة التي تواجه البنوك في الدول المتقدمة والدول النامية على حدٍ سواء
- إن تعرض البنوك لمشاكل حقيقية في مجال الائتمان من شأنه زعزعة الثقة بالقطاع المصرفي جميعه لأن الآثار الناجمة عن مثل هذه المشاكل لا تنحصر في إطار البنوك المتعثرة وحدها وإنما تتعداها لتصيب بقية وحدات القطاع المصرفي في الدولة والنظام الاقتصادي كله.
- تتفاوت حدة هذه المشكلة من بلد إلى آخر ومن بنك إلى آخر ضمن الدولة الواحدة ، وكذلك تتفاوت حدة هذه المشكلة من وقت إلى آخر سواء على مستوى البنك الواحد أم على مستوى القطاع المصرفي بشكل عام .

وعلى الرغم من أن الائتمان المصرفي تحكمه عادة سياسات ومعايير تهدف إلى الحد من المخاطر الائتمانية المحتملة ، إلا أنه من الناحية العملية لا يمكن لأي بنك أن يصل إلى درجة تنعدم فيها المخاطر الائتمانية لديه لأن الائتمان المصرفي يكون مصحوبا دائما بالمخاطر.

وأول هذه المخاطر ناجم عن كون الائتمان يعتمد في تسديده على التدفقات النقدية المتوقعة للمقترض أو المشروع الممول ، وبما أن هذه التدفقات ستحصل في المستقبل فإن حصولها لن يكون مضموناً بالكامل .

# مؤشرات تعثر القروض في عدد من الدول

| 2009 | 2007 | 2005 | اسم الدولة / السنة |
|---|---|---|---|
| %5.4 | %1.4 | %0.7 | الولايات المتحدة الأمريكية |
| %1.7 | %1.4 | %1.8 | اليابان |
| %5.6 | %3.6 | %5 | تركيا |
| %9.7 | %2.5 | %2.6 | روسيا |
| %1.6 | %6.2 | %8.6 | الصين |
| %12.2 | %7.6 | %8.3 | باكستان |
| %9.7 | %3.2 | %4.1 | الكويت |
| %13.4 | %19.3 | %26.5 | مصر |
| %6.7 | %4.1 | %6.6 | الأردن |

* Source: IMF, Global Financial Stability Report, April 2010.

## احتساب نسبة القروض غير العاملة ( المتعثرة )

**بشكل عام هناك طريقتين لاحتساب نسبة القروض غير العاملة هما :**

1. الطريقة الأولى : قسمة إجمالي رصيد القروض غير العاملة على إجمالي رصيد القروض والتسهيلات .
2. الطريقة الثانية : قسمة ( إجمالي رصيد القروض غير العاملة ـ الفوائد والعمولات المعلقة ) على ( إجمالي رصيد القروض والتسهيلات ـ الفوائد والعمولات المعلقة )

**مثال :**

| ( 1 ) إجمالي رصيد القروض | ( 2 ) رصيد القروض غير العاملة | ( 3 ) الفوائد والعمولات المعلقة | 1 – 3 | 2 – 3 |
|---|---|---|---|---|
| 100,000,000 | 10,000,000 | 1,500,000 | 98,500,000 | 8,500,000 |

تبلغ قيمة النسبة في الطريقة الأولى (10%) ، في حين تبلغ في الطريقة الثانية (8.6%) .

- على الرغم من الدراسات التي تقوم بها البنوك قبل منح الائتمان ، وحتى لو تم اتخاذ قرار منح الائتمان وفق الأسس والقواعد السليمة ، إلا أن احتمال تعثر المقترض وعدم مقدرته على السداد يبقى قائماً ولو من الناحية النظرية، وذلك بسبب احتمال وقوع أحداث أو مؤثرات تعيق المقترض أو تمنعه من الوفاء بالتزاماته تجاه البنك ، وإذا ما تحقق هذا الاحتمال فإن حقوق البنك على المقترض تصبح في حالة خطرة أو مشكوكاً فيها ، والقروض (الديون) التي تصل إلى هذه المرحلة يطلق عليها مجموعة من المسميات من أهمها :

الديون المتعثرة ، والديون المجمدة ، والديون المعلقة ، والديون الخاصة ، والديون الحرجة ، والديون غير العاملة ، والديون الصعبة ، والديون الهالكة ، والديون الراكدة ، والديون المشكوك في تحصيلها .

- إلا أن أكثر المسميات شيوعاً في الاستخدام باللغة العربية هما :

القروض غير العاملة، والقروض المتعثرة، أما باللغة الإنجليزية فإن التسميتين ( Non Performing Loans) و (Bad Loans) هما الأكثر استخداماً ويتم استخدامهما كمرادفين لبعضهما .

# تعريف القروض المتعثرة

**Peter S. Rose., Commercial Bank Management**

**القروض المتعثرة : هي القروض التي لم تعد تحقق للبنك إيرادات من الفوائد ، أو القروض التي يجد البنك نفسه مضطراً لجدولتها بما يتفق والأوضاع الحالية للمقترض ، وحسب التشريعات المصرفية الحالية في الولايات المتحدة الأمريكية فإن القرض يعتبر غير عامل إذا مضى على استحقاق أي من أقساطه مدة تزيد عن ( 90 ) يوماً.**

**صبري حسن نوفل ، إدارة مخاطر الائتمان المصرفي**

**الدين المتعثر : هو الدين الذي يعتبره البنك ، بعد دراسة المركز المالي للعميل ، وضمانات الدين ، أنه على درجة من الخطورة لا يتسنى معها تحصيله خلال فترة معقولة .**

## هاني أبو جبارة

**التسهيلات الائتمانية المتعثرة** : هي التسهيلات التي تتعدى احتمالات عدم استردادها نسبة 51%

## دليل المصطلحات المالية على شبكة رويترز

**القرض غير العامل** : هو القرض الذي لم يتم تسديد القسط المستحق في موعده سواء أكان هذا القسط يمثل دفعة من القيمة الاسمية للقرض أم كان يمثل دفعة فائدة .

## جمـــال أبو عبـــيـــد

**القروض غير العاملة** : هي القروض التي تصبح درجة مخاطرها أعلى من الحد الأقصى لدرجة المخاطر الاعتيادية للقروض وذلك وفق المعايير المقررة من قبل جهة الرقابة المصرفية في البلد المعني .

وجاء في دراسة لصندوق النقد الدولي بعنوان :

العلاقة بين مراجعة القروض وإعداد المخصصات

وبين مؤشرات الاقتصاد الكلي

**أنه لا يوجد تعريف عالمي موحد للقروض المتعثرة.**

## من خلال ما تقدم يلاحظ ما يلي :

1. إن قرار اعتبار القرض متعثراً يجب أن يتم بعد إجراء دراسة وافية للقرض من قبل البنك، ويجب أن تشتمل هذه الدراسة على تحليل مقدرة العميل المقترض على السداد ، وكذلك تحليل الضمانات المتوفرة لدى البنك ، وإمكانية التنفيذ على هذه الضمانات (بيعها أو تملكها من قبل البنك) والآثار المترتبة على عملية التنفيذ .
2. إن وصول القرض إلى مرحلة التعثر يؤثر سلباً على حقوق البنك ويلحق به الضرر ويحرمه من قيد الفوائد المترتبة على القرض ضمن إيراداته ، لأن البنك يكون ملزماً بتعليق قيـــد فوائد القروض غير العاملة ، كذلك فإن المخصصات التي يكونها البنك لمواجهة القروض المتعثرة تؤدي إلى تخفيض أرباح البنك ، هذا بالإضافة إلى ما يتحمله البنك نتيجة إطفاء بعض الديون.
3. إن التعثر يتمثل في إخلال المقترض بالشروط التعاقدية مع البنك ، ولذلك فإن على البنك أن يدرس اتفاقية القرض بصورة كافية قبل منح القرض والتأكد من أن الشروط الواردة فيها تضمن حقوق البنك ، وأن تراعي هذه الشروط ظروف المقترض وإمكاناته الحقيقية وقدرته على التسديد .

4. إن التعثر يحدث نتيجة ظروف طارئة لم تكن احتمالات حدوثها عالية عند منح الائتمان.

5. إن سداد القرض يجب أن يعتمد بشكل رئيس على قدرة المشروع الممول على توليد الدخل الكافي الذي يمكن المقترض من الوفاء بالتزاماته تجاه البنك والجهات الدائنة أو الممولة الأخرى ، ولذلك فإن على البنك أن يعتمد على القدرة الإيرادية للمشروع الممول وليس على الضمانات المقدمة له .

6. إن تعثر القرض قد ينجم عن عدم رغبة العميل بالسداد أو عن حدوث أسباب وظروف خارجة عن سيطرة المقترض وإرادته .

# الأسباب المحتملة لتعثر القروض

كما هو معروف ، فإن الطرفين الرئيسين في عملية الائتمان هما البنك من جهة والمقترض من جهة أخرى ، ولذلك فإن وصول القرض إلى مرحلة التعثر يكون ناجما عن وجود خلل عند أحد طرفي عملية الائتمان أو كليهما، مما يؤدي إلى التأثير سلبا على واحد أو أكثر من عناصر الجدارة الائتمانية ، وبما أن كلاً من البنك المقرض والعميل المقترض يعملان في إطار بيئة خارجية محيطة بهما فان التغيرات التي تحدث في هذه البيئة تدخل طرفاً ثالثاً من الأطراف المسببة لتعثر القرض ، ولذا يمكن تقسيم أسباب تعثر القروض إلى ثلاث مجموعات رئيسة هي :-

أولاً: أسباب متعلقة بالمقترض .

ثانياً : أسباب متعلقة بالبنك .

ثالثاً : أسباب أخرى متعلقة بالبيئة الخارجية .

# أولا:- مجموعة الأسباب المتعلقة بالمقترض

- وجود خلل في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الممول .
- عدم تقديم معلومات صحيحة عن المقترض أو المشروع الممول .
- استخدام القرض لغير الغاية التي منح لأجلها .
- ضعف القدرات الإدارية للمقترض .
- ضعف القدرة التسويقية لدى المقترض .
- سوء نية المقترض .
- وجود مشاكل تشغيلية لدى المشروع الممول .
- وجود خلل في الإدارة المالية والمحاسبية .
- التوسع في الاقتراض .
- عدم التزام المقترض بإرشادات وتوجيهات البنك .

## ثانيا - مجموعة الأسباب المتعلقة بالبنك

- ضعف القدرة على التحليل الائتماني .
- خطأ في تقدير الضمانات .
- السماح للمقترض باستخدام حصيلة القرض دفعة واحدة .
- ضعف قدرة البنك على تقدير الاحتياجات النقدية للمقترض .
- عدم قدرة البنك على متابعة المشروع الممول .
- قيام البنك بتمويل كامل أو شبه كامل للمشروع الممول .
- عدم كفاية الكادر الوظيفي لنشاط الائتمان .
- عدم رضى الموظفين عن ظروف عملهم في البنك .

## تابع ..ثانيا - مجموعة الأسباب المتعلقة بالبنك

- عدم وجود سياسة ائتمانية لدى البنك .
- تغليب البنك لعامل الربح على عامل المخاطرة .
- اندفاع مدراء الائتمان و/ أو مدراء الفروع نحو زيادة حجم الائتمان الممنوح لتحقيق المستهدفات الواردة في الميزانية التقديرية والخطة ، وذلك بغض النظر عن درجة المخاطر التي يتضمنها الائتمان .
- امتناع البنك دون مبرر عن تقديم تمويل إضافي للمقترض .
- اتخاذ قرار منح الائتمان بناء على ضغوط تمارسها أطراف أخرى .
- استناد القرار الائتماني إلى الضمانات بغض النظر عن الجدارة الائتمانية .
- التساهل في استخدام الحساب الجاري مدين .
- الإقراض المترابط Related Lending للعملاء ذوي الصلة.

## ثالثاً - مجموعة الأسباب الأخرى :

- تراجع الأداء الاقتصادي العام .
- القوة القاهرة أو الحادث المفاجئ .
- تدخل الدولة بشكل يؤثر سلبا على المقترض .
- المنافسة .
- عدم الاستقرار الأمني والسياسي .
- صغر حجم السوق وزيادة تأثره بالظروف المحيطة .
- نقص العملات الأجنبية وتذبذب أسعارها .
- ضعف الرقابة على البنوك .
- تغير التشريعات المصرفية المتعلقة بالائتمان .
- القوانين والتشريعات المتعلقة برهن الأموال والتنفيذ عليها .

وقد أظهرت دراسة حول مشكلة القروض المتعثرة في الأردن، أن أهم (10) أسباب تعثر القروض من وجهة نظر كل من ( البنوك ، المقترضين ، مدققي الحسابات ، مفتشي دائرة مراقبة البنوك لدى البنك المركزي ) هي :

1. تراجع الأوضاع الاقتصادية العامة .
2. اهتمام البنوك بزيادة أرباحها بغض النظر عن درجة المخاطر التي تتضمنها عملية التوسع في الإقراض .
3. عدم قيام البنوك بمتابعة أوضاع المقترضين والمشاريع الممولة إلا بعد أن يصل القرض إلى مرحلة التعثر .
4. عدم دقة الدراسات الائتمانية التي يقوم بها موظفو الائتمان ، سواء أكان ذلك ناجماً عن ضعف تأهيل هؤلاء الموظفين أم ناجماً عن الضغوط التي تمارسها إدارات البنوك في مجال التوسع في منح القروض مما ينجم عنه عدم إعطاء موظفي الائتمان الاهتمام الكافي للدراسات الائتمانية .

5. اعتماد القرار الائتماني على الضمانات أكثر من اعتماده على جدوى المشروع الممول.
6. تدخل الإدارات العليا في قرار منح الائتمان خلافاً لتوصيات أقسام الائتمان .
7. عدم تناسب مواعيد تسديد أقساط القرض مع التدفقات النقدية للمقترض ، ويرجع سبب ذلك بالدرجة الأولى إلى عدم دقة الدراسات الائتمانية ، وإلى عدم صحة البيانات التي يقدمها المقترض للبنك .
8. حصول ظروف طارئة غير متوقعة .
9. عدم تناسب مبلغ القرض مع احتياجات المقترض سواء أكان حجم القرض أكبر أم أقل من هذه الاحتياجات .
10. فقدان المقترض لوظيفته أو مصدر دخله .

# القروض المتعثرة
# والأزمات المالية

- إن وجود نظام مالي كفؤء وسليم يعتبر أمراً أساسيا لاقتصاد السوق .
- كما أن التطور والنمو في القطاع المالي من جهة ، والنمو الاقتصادي من جهة أخرى عاملان متصلان اتصالا وثيقا.
- مع أن الإصلاحات المالية تختلف من بلد لآخر تبعا لدرجة ومرحلة التنمية التي وصل إليها البلد المعني ، إلا أن معظم الإصلاحات ركزت على تقليل دور الحكومة في إدارة القطاع المصرفي أو تجميده ، وخاصة في مجال الائتمان ، مع الإبقاء على دور إشرافي و إدارة غير مباشرة من قبل الحكومة للقطاع المصرفي .

- على الرغم من الجهود التي بذلت لإصلاح القطاع المالي والمصرفي في مختلف دول العالم ، إلا أن معظم الدول ما زالت تعاني من اختلالات في هذا القطاع قد تكون ناجمة جزئياَ عن التغيرات الهيكلية الدولية من جهة وعن التغيرات الداخلية التي تواكب عملية الإصلاح من جهة أخرى.
- في بعض الدول أدت عمليات الخصخصة وتحرير الخدمات المالية إلى زيادة المنافسة بين البنوك فيما بينها ، وبين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، في وقت اعتادت فيه البنوك في كثير من الدول على العمل في بيئة تتمتع بالحماية أو الاحتكار ، فأصبحت هذه البنوك تعاني من شدة المنافسة مما انعكس بشكل سلبي على أرباحها ونوعية موجوداتها واستثماراتها وقروضها .

## هناك أسباب عديدة للأزمات المصرفية من أهمها :

- ضعف إشراف الأجهزة الرقابية .
- ضعف أو عدم كفاية الإفصاح المالي لدى المصارف .
- منح القروض للأقارب والأصدقاء ولذوي المصالح المشتركة وذوي النفوذ.
- ضعف الإدارات المصرفية .
- السياسات غير السليمة على مستوى الاقتصاد الكلي .
- ارتفاع معدلات نمو الائتمان المصرفي بشكل يفوق الحاجة الفعلية للاقتصاد .

كما أن عمليات **الإصلاح المصرفي** التي تمت في بعض الدول ساعدت في حدوث الأزمات المصرفية ، ذلك لأن هذا الإصلاح المصرفي لم يواكبه إصلاح مشابه أو موازٍ في البيئة الاقتصادية العامة وفي الأنظمة والتشريعات ذات العلاقة بعمل البنوك والمؤسسات المالية .

- إن حدوث أزمة في القطاع المصرفي بشكل عام أو لدى بعض البنوك سينجم عنه تكاليف باهظة يتحملها الاقتصاد الوطني في البلد الذي تحدث فيه الأزمة ، حيث إن أول المتأثرين مـــن فشل البنوك هم أصحاب المصـــالح أو ذوو العلاقـــة (Stakeholders) بما فيهم المساهمون الذين سيفقدون مساهماتهم في البنك ، والمودعون الذين سيفقدون مدخراتهم ، و المقرضون للبنك الذين سيخسرون كل المبالغ المقرضة من قبلهم للبنك الذي تعرض للإفلاس أو بعضها ، وأخيراً المقترضون من البنك الذين يعتمدون في تمويلهم على البنك الذي تعرض للإفلاس أو الإغلاق ، وبالتالي فإنهم سيواجهون مشاكل في الحصول على التمويل اللازم لمشاريعهم ، بالإضافة إلى دافعي الضرائب الذين سيتحملون عبء أثر مشاكل البنوك المفلسة على الاقتصاد الوطني بشكل عام .

- وبطبيعة الحال فالأزمات التي يتعرض لها القطاع المصرفي تؤدي إلى تراجع عرض الائتمان بسبب خروج البنوك المفلسة من السوق وإتباع البنوك التي بقيت في السوق لسياسات ائتمان متشددة .

وفي تحليل لأربعٍ وعشرين أزمة حدثت خلال السنوات ( 1997 – 2000) ، كانت القروض المتعثرةً في الدول التي عانت من هذه الأزمات تشكل ما نسبته (22%) من الحجم الإجمالي للقروض في هذه الدول ، وأن الخسائر الناجمة عن هذه الأزمات شكلت ما نسبته (16%) من الناتج المحلي الإجمالي للدول المعنية .

ومن أصل الأربع والعشرين أزمة كانت هناك تسع أزمات ناجمة عن خلل أو مشاكل مصرفية فقط ، وكانت نسبة القروض المتعثرة في هذه الأزمات (18%) من حجم القروض ، و بلغت كلفتها حوالي (4.5%) من حجم الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول . أما الأزمات التي نجمت عن حدوث أزمة مصرفية بالإضافة إلى أزمة لسعر صرف العملة فقد كان عددها خمس عشرة أزمة ، وفي هذه الأزمات كانت نسبة القروض المتعثرة (26%) من حجم القروض ، وكانت كلفة هذه الأزمات تعادل (23%) من الناتج المحلي الإجمالي للدول التي عانت من هذه الأزمات المزدوجة .

ومن الأمثلة الظاهرة للعيان في هذه الأيام الأزمة المالية العالمية التي بدأت مظاهرها الأولية في منتصف عام 2007 وتعمقت بشكل كبير لتعم آثارها كافة القطاعات وفي كل دول العالم ، وتعتبر مشكلة أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية "وما نجم عنها من تعاظم أزمة القروض المتعثرة " من أهم أسباب هذه الأزمة العالمية .

# القروض غير العاملة
# لدى البنوك الأردنية والأزمة المالية العالمية

البيانات الواردة في الصفحات اللاحقة تخص البنوك التجارية الأردنية نظراً لتوفر البيانات المالية اللازمة حول هذه البنوك ، في حين يتعذر الحصول على البيانات التفصيلية للبنوك الأجنبية العاملة في الأردن بسبب عدم نشرها بيانات وإيضاحات كاملة على غرار البنوك المحلية .

# تطور إجمالي أرصدة القروض لدى البنوك التجارية الأردنية

مليون دينار أردني

| اسم البنك / السنة | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| البنك العربي | 8,774 | 10,478 | 14,246 | 16,604 | 16,391 | 17,046 |
| بنك الإسكان للتجارة والتمويل | 1,315 | 1,646 | 1,995 | 2,393 | 2,493 | 2,629 |
| البنك الأردني الكويتي | 698 | 964 | 1,135 | 1,253 | 1,131 | 1,217 |
| بنك القاهرة عمان | 496 | 567 | 595 | 687 | 785 | 878 |
| البنك الأهلي الأردني | 703 | 739 | 866 | 1,010 | 1,090 | 1,195 |
| بنك الأردن | 564 | 703 | 787 | 877 | 917 | 1,023 |
| البنك التجاري الأردني | 248 | 320 | 328 | 395 | 356 | 411 |
| بنك المال الأردني | 397 | 500 | 515 | 616 | 616 | 725 |
| بنك الاستثمار العربي الأردني | 136 | 189 | 249 | 293 | 306 | 339 |
| بنك الاتحاد للادخار والاستثمار | 332 | 445 | 476 | 615 | 722 | 757 |
| بنك المؤسسة العربية المصرفية | 223 | 255 | 281 | 281 | 300 | 330 |
| بنك سوسيته جنرال | 103 | 120 | 155 | 190 | 182 | 162 |
| البنك الأردني للاستثمار والتمويل | 211 | 265 | 313 | 324 | 315 | 374 |
| **مجموع البنوك الأردنية** | 14,200 | 17,191 | 21,941 | 25,538 | 25,604 | 27,088 |

# تطور صافي القروض لدى البنوك التجارية الأردنية *

مليون دينار أردني

| اسم البنك / السنة | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| البنك العربي | 8,313 | 10,043 | 13,814 | 15,961 | 15,617 | 15,946 |
| بنك الإسكان للتجارة والتمويل | 1,263 | 1,590 | 1,936 | 2,342 | 2,369 | 2,449 |
| البنك الأردني الكويتي | 689 | 959 | 1,129 | 1,237 | 1,089 | 1,170 |
| بنك القاهرة عمان | 440 | 509 | 539 | 633 | 730 | 823 |
| البنك الأهلي الأردني | 560 | 622 | 739 | 890 | 981 | 1,067 |
| بنك الأردن | 531 | 666 | 738 | 827 | 865 | 961 |
| البنك التجاري الأردني | 198 | 273 | 295 | 368 | 326 | 390 |
| بنك المال الأردني | 385 | 490 | 497 | 593 | 570 | 670 |
| بنك الاستثمار العربي الأردني | 126 | 178 | 238 | 282 | 293 | 324 |
| بنك الاتحاد للادخار والاستثمار | 321 | 437 | 465 | 602 | 689 | 712 |
| بنك المؤسسة العربية المصرفية | 206 | 241 | 267 | 267 | 284 | 312 |
| بنك سوسيته جنرال | 85 | 100 | 133 | 165 | 154 | 129 |
| البنك الأردني للاستثمار والتمويل | 162 | 222 | 288 | 303 | 300 | 350 |
| مجموع البنوك الأردنية | 13,279 | 16,328 | 21,080 | 24,469 | 24,266 | 25,304 |

* صافي القروض = إجمالي القروض – مخصص التدني – الفوائد المعلقة .

# نسبة صافي القروض إلى إجمالي القروض

| اسم البنك / السنة | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| البنك العربي | 95% | 96% | 97% | 96% | 95% | 94% |
| بنك الإسكان للتجارة والتمويل | 96% | 97% | 97% | 98% | 95% | 93% |
| البنك الأردني الكويتي | 99% | 100% | 99% | 99% | 96% | 96% |
| بنك القاهرة عمان | 89% | 90% | 91% | 92% | 93% | 94% |
| البنك الأهلي الأردني | 80% | 84% | 85% | 88% | 90% | 89% |
| بنك الأردن | 94% | 95% | 94% | 94% | 94% | 94% |
| البنك التجاري الأردني | 80% | 85% | 90% | 93% | 92% | 95% |
| بنك المال الأردني | 97% | 98% | 97% | 96% | 93% | 92% |
| بنك الاستثمار العربي الأردني | 93% | 94% | 96% | 96% | 96% | 95% |
| بنك الاتحاد للادخار والاستثمار | 97% | 98% | 98% | 98% | 95% | 94% |
| بنك المؤسسة العربية المصرفية | 93% | 94% | 95% | 95% | 95% | 94% |
| بنك سوسيته جنرال | 82% | 83% | 86% | 87% | 85% | 80% |
| البنك الأردني للاستثمار والتمويل | 77% | 84% | 92% | 94% | 95% | 94% |
| مجموع البنوك الأردنية | 94% | 95% | 96% | 96% | 95% | 93% |

# تطور إجمالي القروض غير العاملة

مليون دينار أردني

| 2010 | 2009 | 2008 | 2007 | 2006 | 2005 | اسم البنك / السنة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1,440 | 1,356 | 681 | 432 | 452 | 428 | البنك العربي |
| 262 | 177 | 65 | 81 | 72 | 57 | بنك الإسكان للتجارة والتمويل |
| 43 | 36 | 7 | 3 | 4 | 5 | البنك الأردني الكويتي |
| 46 | 46 | 44 | 46 | 73 | 57 | بنك القاهرة عمان |
| 174 | 156 | 154 | 155 | 152 | 165 | البنك الأهلي الأردني |
| 87 | 78 | 59 | 85 | 42 | 39 | بنك الأردن |
| 70 | 48 | 33 | 37 | 54 | 55 | البنك التجاري الأردني |
| 123 | 78 | 31 | 19 | 14 | 10 | بنك المال الأردني |
| 20 | 18 | 12 | 12 | 11 | 12 | بنك الاستثمار العربي الأردني |
| 72 | 75 | 39 | 14 | 11 | 14 | بنك الاتحاد للادخار والاستثمار |
| 20 | 17 | 11 | 11 | 13 | 14 | بنك المؤسسة العربية المصرفية |
| 36 | 30 | 27 | 24 | 21 | 18 | بنك سوسيته جنرال |
| 41 | 31 | 26 | 34 | 59 | 52 | البنك الأردني للاستثمار والتمويل |
| 2,434 | 2,146 | 1,189 | 953 | 976 | 926 | مجموع البنوك الأردنية |

# نسبة القروض غير العاملة " بالإجمالي * "

| 2010 | 2009 | 2008 | 2007 | 2006 | 2005 | اسم البنك / السنة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 8.4% | 8.3% | 4.1% | 3.0% | 4.3% | 4.9% | البنك العربي |
| 10.0% | 7.1% | 2.7% | 4.0% | 4.4% | 4.3% | بنك الإسكان للتجارة والتمويل |
| 3.5% | 3.2% | 0.5% | 0.3% | 0.4% | 0.8% | البنك الأردني الكويتي |
| 5.3% | 5.8% | 6.4% | 7.8% | 12.8% | 11.4% | بنك القاهرة عمان |
| 14.6% | 14.3% | 15.3% | 17.9% | 20.6% | 23.5% | البنك الأهلي الأردني |
| 8.5% | 8.5% | 6.7% | 10.8% | 5.9% | 6.9% | بنك الأردن |
| 17.1% | 13.4% | 8.4% | 11.3% | 16.7% | 22.3% | البنك التجاري الأردني |
| 16.9% | 12.6% | 5.1% | 3.7% | 2.8% | 2.6% | بنك المال الأردني |
| 6.0% | 6.0% | 4.2% | 4.7% | 6.0% | 8.7% | بنك الاستثمار العربي الأردني |
| 9.4% | 10.4% | 6.3% | 3.0% | 2.4% | 4.1% | بنك الاتحاد للادخار والاستثمار |
| 6.0% | 5.7% | 4.0% | 3.8% | 5.1% | 6.2% | بنك المؤسسة العربية المصرفية |
| 22.4% | 16.7% | 14.1% | 15.3% | 17.7% | 17.4% | بنك سوسيته جنرال |
| 11.1% | 9.8% | 7.9% | 10.9% | 22.3% | 24.6% | البنك الأردني للاستثمار والتمويل |
| 9.0% | 8.4% | 4.7% | 4.3% | 5.7% | 6.5% | الإجمالي |

* = إجمالي القروض غير العاملة ÷ إجمالي القروض

# إجمالي القروض غير العاملة – الفوائد المعلقة

مليون دينار أردني

| 2010 | 2009 | 2008 | 2007 | 2006 | 2005 | اسم البنك / السنة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1,210 | 1,170 | 497 | 322 | 327 | 287 | البنك العربي |
| 226 | 157 | 53 | 63 | 57 | 42 | بنك الإسكان للتجارة والتمويل |
| 39 | 34 | 6 | 2 | 3 | 4 | البنك الأردني الكويتي |
| 36 | 35 | 33 | 35 | 59 | 44 | بنك القاهرة عمان |
| 128 | 115 | 115 | 111 | 110 | 124 | البنك الأهلي الأردني |
| 78 | 70 | 51 | 77 | 35 | 33 | بنك الأردن |
| 65 | 33 | 19 | 20 | 28 | 29 | البنك التجاري الأردني |
| 111 | 70 | 27 | 16 | 11 | 8 | بنك المال الأردني |
| 15 | 14 | 8 | 8 | 8 | 8 | بنك الاستثمار العربي الأردني |
| 59 | 66 | 35 | 11 | 7 | 10 | بنك الاتحاد للادخار والاستثمار |
| 15 | 12 | 7 | 5 | 7 | 8 | بنك المؤسسة العربية المصرفية |
| 11 | 9 | 8 | 7 | 6 | 6 | بنك سوسيته جنرال |
| 38 | 29 | 23 | 28 | 52 | 37 | البنك الأردني للاستثمار والتمويل |
| 2,032 | 1,813 | 882 | 705 | 711 | 641 | مجموع البنوك الأردنية |

# نسبة القروض غير العاملة " بالصافي * "

| 2010 | 2009 | 2008 | 2007 | 2006 | 2005 | اسم البنك / السنة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 7.2% | 7.2% | 3.0% | 2.3% | 3.2% | 3.3% | البنك العربي |
| 8.7% | 6.4% | 2.2% | 3.2% | 3.5% | 3.3% | بنك الإسكان للتجارة والتمويل |
| 3.2% | 3.0% | 0.5% | 0.2% | 0.3% | 0.6% | البنك الأردني الكويتي |
| 4.1% | 4.5% | 4.9% | 6.0% | 10.8% | 9.1% | بنك القاهرة عمان |
| 11.2% | 11.0% | 11.8% | 13.5% | 15.8% | 18.7% | البنك الأهلي الأردني |
| 7.7% | 7.7% | 5.8% | 9.8% | 5.0% | 5.9% | بنك الأردن |
| 16.0% | 9.5% | 4.9% | 6.5% | 9.6% | 13.3% | البنك التجاري الأردني |
| 15.6% | 11.5% | 4.4% | 3.1% | 2.3% | 2.0% | بنك المال الأردني |
| 4.4% | 4.5% | 2.9% | 3.2% | 4.2% | 6.3% | بنك الاستثمار العربي الأردني |
| 7.9% | 9.3% | 5.8% | 2.3% | 1.6% | 2.9% | بنك الاتحاد للادخار والاستثمار |
| 4.5% | 4.0% | 2.4% | 1.9% | 2.8% | 3.5% | بنك المؤسسة العربية المصرفية |
| 8.3% | 5.7% | 4.8% | 5.4% | 6.0% | 6.1% | بنك سوسيته جنرال |
| 10.3% | 9.3% | 7.1% | 9.0% | 20.0% | 19.1% | البنك الأردني للاستثمار والتمويل |
| 7.6% | 7.2% | 3.5% | 3.2% | 4.2% | 4.6% | مجموع البنوك الأردنية |

* = ( إجمالي القروض غير العاملة ـ الفوائد المعلقة ) ÷ ( إجمالي القروض ـ الفوائد المعلقة )

# تطور نسبة القروض غير العاملة لدى كافة البنوك التجارية الأردنية

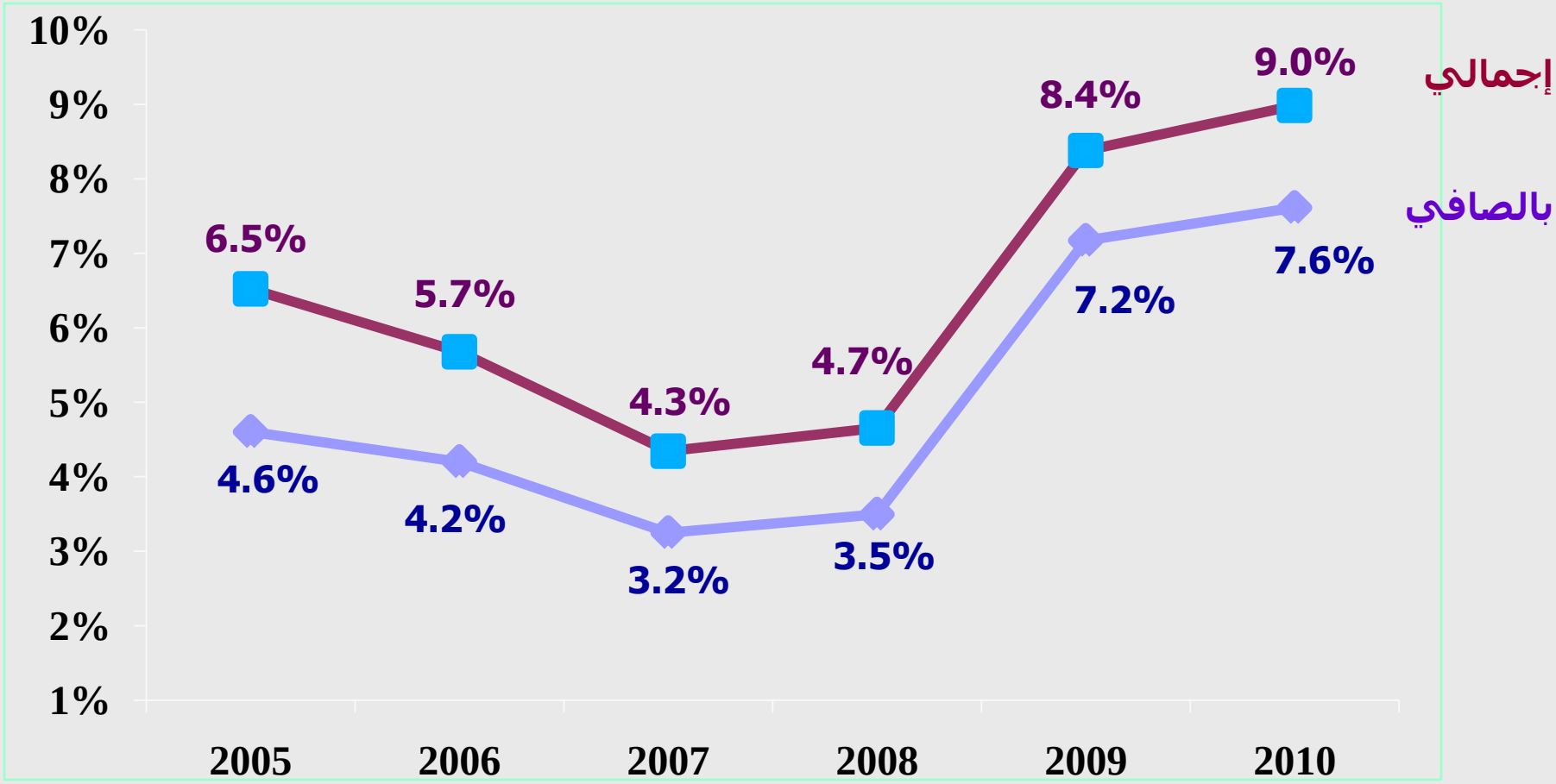

## تطور النفقة السنوية لمخصص تدني التسهيلات الائتمانية لدى البنوك التجارية الأردنية

مليون دينار أردني

| البنك / السنة | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| البنك العربي | 15.4 | 18.3 | 17.9 | 28.7 | 144.9 | 335.6 |
| بنك الإسكان للتجارة والتمويل | 7.1 | 3.9 | 0.3 | 3.8 | 64.5 | 46.2 |
| البنك الأردني الكويتي | 0.6 | -3.7 | 1.5 | 10.3 | 23.9 | 4.2 |
| بنك القاهرة عمان | -1.0 | 4.8 | 0.9 | 0.0 | 1.3 | 2.2 |
| البنك الأهلي الأردني | 19.7 | 2.3 | 17.2 | 9.6 | 5.1 | 14.0 |
| بنك الأردن | 7.0 | 3.4 | 8.1 | 3.6 | 2.6 | 8.5 |
| البنك التجاري الأردني | 1.5 | 0.3 | 0.0 | 0.0 | 3.9 | 3.3 |
| بنك المال الأردني | 1.7 | -0.7 | 5.9 | 5.1 | 19.2 | 18.9 |
| بنك الاستثمار العربي الأردني | 0.9 | 0.8 | 0.1 | 0.5 | 2.1 | 1.1 |
| بنك الاتحاد للادخار والاستثمار | 0.8 | -2.1 | 1.9 | 3.0 | 14.6 | 9.1 |
| بنك المؤسسة العربية المصرفية | 3.8 | 1.6 | 0.0 | -1.2 | -1.8 | -4.3 |
| بنك سوسيته جنرال | 0.1 | -0.4 | 0.1 | 0.4 | 0.7 | 1.7 |
| البنك الأردني للاستثمار والتمويل | 1.7 | 1.7 | 3.4 | 2.3 | 2.0 | 6.7 |
| **مجموع البنوك الأردنية** | **59.4** | **30.3** | **57.3** | **66.0** | **283.0** | **447.3** |

# تطور النفقة السنوية لمخصص تدني التسهيلات الائتمانية لدى كافة البنوك التجارية الأردنية

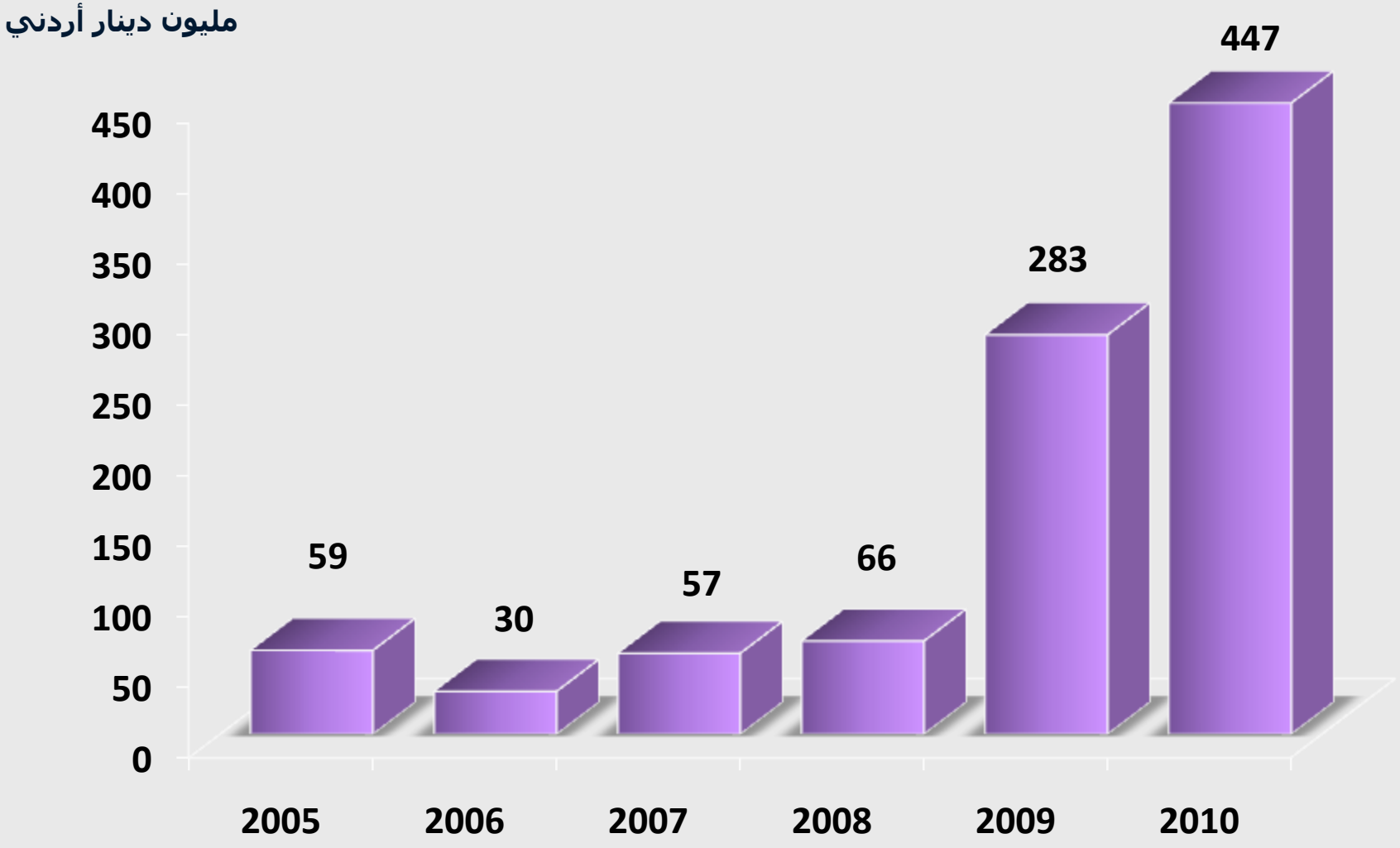

# القروض غير العاملة
# في بعض الدول العربية

لغايات معرفة أثر الأزمة المالية على القروض غير العاملة في بعض الدول العربية ، وبسبب عدم توفر بيانات على مستوى القطاع المصرفي في كل دولة ، فقد تم اختيار خمسة دول كعينة هي : الكويت والإمارات العربية المتحدة ، وقطر ، وسلطنة عمان ، والمملكة العربية السعودية ، وقد تم اختيار ثلاثة بنوك كعينة من كل دولة من هذه الدول .

| إجمالي القروض " مليون دولار " | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2010 | 2009 | 2008 | 2007 | 2006 | 2005 | |
| 28957 | 28294 | 26139 | 22352 | 15348 | 11886 | بنك الكويت الوطني |
| 9192 | 9430 | 9533 | 8698 | 5789 | 4539 | بنك التجاري الكويتي |
| 7960 | 8244 | 7955 | 5343 | 3414 | 2874 | بنك برقان |
| **46110** | **45969** | **43627** | **36393** | **24552** | **19299** | **البنوك الكويتية** |
| 35102 | 31142 | 29558 | 24166 | 21377 | 20745 | البنك الأهلي السعودي |
| 20497 | 20842 | 21564 | 16686 | 11453 | 10995 | البنك السعودي البريطاني |
| 28886 | 28875 | 26161 | 18364 | 14309 | 12391 | بنك الرياض |
| **84485** | **80858** | **77284** | **59216** | **47139** | **44131** | **البنوك السعودية** |
| 35145 | 32905 | 30244 | 20919 | 17265 | 11675 | بنك أبو ظبي التجاري |
| 26936 | 25300 | 21921 | 12270 | 6978 | 3817 | بنك الخليج الأول |
| 3449 | 3215 | 2888 | 1466 | 1044 | 707 | بنك الشارقة |
| **65530** | **61420** | **55052** | **34656** | **25288** | **16200** | **البنوك الإماراتية** |
| 38773 | 31246 | 28003 | 18453 | 12917 | 8822 | بنك قطر الوطني |
| 9491 | 8946 | 9391 | 6930 | 4808 | 3025 | البنك التجاري القطري |
| 7689 | 7385 | 6808 | 5492 | 3940 | 2067 | بنك الدوحة |
| **55952** | **47577** | **44202** | **30875** | **21665** | **13914** | **البنوك القطرية** |
| 3720 | 3712 | 3806 | 2535 | 2047 | 1652 | البنك الوطني العماني |
| 10894 | 10525 | 10009 | 7261 | 5073 | 3849 | بنك مسقط |
| 1862 | 1781 | 1781 | 1661 | 1540 | 1521 | بنك عمان الدولي |
| **16476** | **16018** | **15596** | **11457** | **8660** | **7021** | **البنوك العُمانية** |

| القروض غير العاملة " مليون دولار " | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2010 | 2009 | 2008 | 2007 | 2006 | 2005 | |
| 871 | 943 | 928 | 801 | 338 | 309 | بنك الكويت الوطني |
| 1416 | 1612 | 498 | 448 | 404 | 374 | بنك التجاري الكويتي |
| 488 | 825 | 112 | 92 | 119 | 116 | بنك برقان |
| 2775 | 3380 | 1539 | 1342 | 860 | 799 | **البنوك الكويتية** |
| 1377 | 1444 | 705 | 525 | 442 | 300 | البنك الأهلي السعودي |
| 697 | 940 | 52 | 53 | 44 | 53 | البنك السعودي البريطاني |
| 484 | 334 | 339 | 292 | 223 | 135 | بنك الرياض |
| 2557 | 2719 | 1096 | 869 | 709 | 488 | **البنوك السعودية** |
| 2050 | 1700 | 343 | 287 | 321 | 340 | بنك أبو ظبي التجاري |
| 1004 | 395 | 133 | 123 | 98 | 93 | بنك الخليج الأول |
| 85 | 75 | 72 | 19 | 23 | 21 | بنك الشارقة |
| 3139 | 2169 | 548 | 430 | 442 | 455 | **البنوك الإماراتية** |
| 367 | 233 | 201 | 124 | 152 | 190 | بنك قطر الوطني |
| 300 | 199 | 80 | 57 | 39 | 35 | البنك التجاري القطري |
| 298 | 234 | 199 | 172 | 167 | 222 | بنك الدوحة |
| 965 | 666 | 479 | 353 | 358 | 447 | **البنوك القطرية** |
| 159 | 186 | 167 | 196 | 231 | 270 | بنك عمان الوطني |
| 457 | 524 | 235 | 193 | 243 | 251 | بنك مسقط |
| 201 | 188 | 160 | 200 | 195 | 191 | بنك عمان الدولي |
| 817 | 898 | 561 | 590 | 668 | 712 | **البنوك العُمانية** |

| نسبة القروض غير العاملة | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2010 | 2009 | 2008 | 2007 | 2006 | 2005 | |
| 3.0% | 3.3% | 3.6% | 3.6% | 2.2% | 2.6% | بنك الكويت الوطني |
| 15.4% | 17.1% | 5.2% | 5.2% | 7.0% | 8.2% | بنك التجاري الكويتي |
| 6.1% | 10.0% | 1.4% | 1.7% | 3.5% | 4.1% | بنك برقان |
| 6.0% | 7.4% | 3.5% | 3.7% | 3.5% | 4.1% | **البنوك الكويتية** |
| 3.9% | 4.6% | 2.4% | 2.2% | 2.1% | 1.4% | البنك الأهلي السعودي |
| 3.4% | 4.5% | 0.2% | 0.3% | 0.4% | 0.5% | البنك السعودي البريطاني |
| 1.7% | 1.2% | 1.3% | 1.6% | 1.6% | 1.1% | بنك الرياض |
| 3.0% | 3.4% | 1.4% | 1.5% | 1.5% | 1.1% | **البنوك السعودية** |
| 5.8% | 5.2% | 1.1% | 1.4% | 1.9% | 2.9% | بنك أبو ظبي التجاري |
| 3.7% | 1.6% | 0.6% | 1.0% | 1.4% | 2.4% | بنك أبو ظبي الوطني |
| 2.5% | 2.3% | 2.5% | 1.3% | 2.2% | 3.0% | بنك الاتحاد الوطني |
| 4.8% | 3.5% | 1.0% | 1.2% | 1.7% | 2.8% | **البنوك الإماراتية** |
| 0.9% | 0.7% | 0.7% | 0.7% | 1.2% | 2.2% | بنك قطر الوطني |
| 3.2% | 2.2% | 0.8% | 0.8% | 0.8% | 1.1% | البنك التجاري القطري |
| 3.9% | 3.2% | 2.9% | 3.1% | 4.2% | 10.8% | بنك الدوحة |
| 1.7% | 1.4% | 1.1% | 1.1% | 1.7% | 3.2% | **البنوك القطرية** |
| 4.3% | 5.0% | 4.4% | 7.7% | 11.3% | 16.3% | بنك الوطني العماني |
| 4.2% | 5.0% | 2.3% | 2.7% | 4.8% | 6.5% | بنك مسقط |
| 10.8% | 10.5% | 9.0% | 12.1% | 12.7% | 12.6% | بنك عمان الدولي |
| 5.0% | 5.6% | 3.6% | 5.1% | 7.7% | 10.1% | **البنوك العُمانية** |

- في ضوء ما تقدم يتضح بأن الأزمة المالية العالمية الأخيرة أدت إلى زيادة حدة مشكلة القروض المتعثرة " القروض غير العاملة " في معظم دول العالم .
- وقد تفاوتت حدة مشكلة القروض غير العاملة " بسبب الأزمة " من دولة لأخرى ، حيث كان الأثر قليل في بعض الدول ، في حين كان الأثر كبير وملحوظ في دول أخرى .
- تأثرت البنوك الأردنية والبنوك العربية بالأزمة المالية العالمية ، حيث ارتفعت نسبة القروض المتعثرة لديها في أعقاب الأزمة .
- كان تأثر البنوك الأردنية بالأزمة متفاوتاً ، فبعض البنوك ارتفعت نسبة القروض غير العاملة لديها بشكل طفيف ، والبعض الآخر تضاعفت النسبة لديها .
- بسبب تفاقم مشكلة القروض المتعثرة لديها ، فقد اضطرت البنوك الأردنية إلى اقتطاع مبالغ كبيرة من أرباحها على شكل مخصصات تدني تسهيلات ائتمانية .